

الطلاق والتنوع الاجتماعي

جامعة ديالى

كلية التربية الاساسية

قسم الارشاد التربوي

٢٠١٠

## المحتويات

١	المقدمة.....
٣	الجانب النظري : .....
٤	المبحث الأول: مشكلة البحث وتحديد الأهمية والأهداف والمفاهيم والفروض العلمية:.....
٤	أولاً: مشكلة البحث:.....
٩	ثانياً: أهمية البحث .....
١٠	ثالثاً: أهداف البحث.....
١٠	رابعاً: مفاهيم البحث:.....
١٢	المبحث الثاني: النظرية الاجتماعية المفسرة للطلاق.....
١٣	المبحث الثالث: العوامل الاجتماعية المحددة للطلاق.....
١٣	أولاً: الظروف الأمنية في البيئات المتنوعة اجتماعياً.....
١٦	ثانياً : الخلفية الاجتماعية للزوجين.....
١٨	الجانب الميداني.....
١٨	المبحث الرابع: منهجية البحث .....
	أولاً: منهج البحث .....
١٨	ثانياً: مجالات البحث:.....
١٨	ثالثاً: صعوبات البحث.....
١٨	رابعاً: اختيار العينة:.....
	المبحث الخامس: :العوامل المؤثرة في ارتفاع حالات الطلاق .....
	١-العوامل الاجتماعية.....
	٢-التباين الاجتماعي بين الزوجين
٢٠	نتائج البحث.....
٢٠	التوصيات .....
٢٠	المصادر العلمية.....

## المقدمة

لا تكتمل الحياة بناءً حينما تكون مركوزة في لون واحد أو تدرج في نظام فكري أوحده لا تحيد عنه أبداً ، وفي كل التجارب البشرية فشلت النظم والأيدولوجيات التي حصرت الحياة قسراً في اتجاه واحد ، لذا فإن حياة الإنسان تخضع لرغبته وقدرته على اختراع أنماطها المتعددة وصورها المختلفة ، ولذلك تضمنت حياة البشر على الكثير والمختلف من النظم والأفكار والأديان والعقائد ، والحياة في مجملها تخضع لحاجة الإنسان وقدرته على الاختراع والابتكار ، وما الحياة المتنوعة إلا نتيجة من نتائج الفكر الاختراعي الذي ينتهجه الإنسان لإخضاعها لطريقته وثقافته ، ومتى ما فهمنا هذا المبدأ نستطيع ان نفهم نزعاة الإنسان نحو ان يجعل الحياة خاضعة لاختراعاته التي تلبي تصوراتها وانفعالاته ، ولان الحياة تزدهر

وتواصل عند اندراجها في منظومات قيمية متنوعة، وكما أسست ودعت لهذا التنوع مفاهيم الحدائة، فانه يصبح من العدوان على الحياة ان يتم حصرها في لون واحد ، وبما ان الحياة لا تستقيم إلا بالتنوع لهذا يجدر بنا ان نتوقف عند أمر نحسبه أصبح يمثل عدواناً على الحياة ، ونسأل لماذا يضيق الناس ذرعا بالتنوع الاجتماعي ؟ ولماذا يحاربونه وهو سنة الله في خلقه ؟ .

من اجل كل ذلك جاء بحثنا الموسوم ( التنوع الاجتماعي وعلاقته بالطلاق ) ليبين كيف ان الطلاق وهدم العلاقات الزوجية بين المتزوجين يتأثر باختلاف الأطر الاجتماعية والدينية والعرقية والاقتصادية والثقافية ، وكيف ان الزواج لا يتم عند الكثير من الأسر إلا على أساس من التكافؤ في القرابة والدين والثقافة، وكان الاختلاف بين اسر الزوجين لا يفضي إلا إلى التنافر والافتراق ، وقد لاحظت خلال دراستي عن هذا الموضوع ان التنوع الاجتماعي في بيئات ( كبغداد والموصل وديالى) التي سادتها أعمال عنف خلال الفترة المنصرمة أفرزت ظواهر اجتماعية جديدة كان من أبرزها ظاهرة الطلاق ، بسبب قوة تأثير الحراك الاجتماعي الناتج عن التغيرات الاجتماعية التي لمسنا آثارها فيما بعد .

وظاهرة الطلاق عامة في جميع المجتمعات ، بيد أنها ازدادت انتشاراً في مجتمعنا في الآونة الأخيرة ، ويرجع هذا الانتشار إلى تعرض المجتمع لظروف أمنية صعبة بعد عام ٢٠٠٣ ، وما ترتب على ذلك من تغيرات تبدت آثارها في العلاقات الاجتماعية بشكل عام، والعلاقات الأسرية بشكل خاص ، فتسبب ذلك في ظهور حالات طلاق عديدة لم يشهدها المجتمع العراقي من قبل ، وهذه المظاهر الأليمة التي زادت من حدتها الحرب الأخيرة قد شكلت نقطة تحول خطيرة انعكست آثارها على الأسرة وخاصة الأطفال ، كما ان العنف الذي كرسه الواقع أدى إلى إحداث هوة بين ماضي المجتمع وبين المظاهر الجديدة التي نقلها الواقع، والتي أبعدت بعض الناس عن ثقافة مجتمعهم ، وأثرت فيما يشاهدوه من ممارسات سلوكية مما جعلهم يتكيفون قسرياً مع هذا الواقع .

ان البيئة الاجتماعية هي المسؤولة عن تكوين شخصية الفرد، فإذا كانت هذه البيئة مشحونة بالنزاعات، فإنها ستعمل على بناء شخصيات أفرادها على وفق

الصورة النمطية للواقع ، لاسيما إذا تحدث الأهل والأقارب أمام أبنائهم المتزوجين من خارج محيط عشيرتهم أو دينهم أو قوميتهم أو عرقهم ....الخ واطهروا لأبنائهم عدم الرضا والقبول ، ولم يدركوا ان هذا السلوك يخلق في داخل نفوس الأبناء صراعاً نفسياً يجعل الأبناء حائرين ، هل يتمسكون بزواجهم بعد سنين طويلة من الزواج، خاصة وان بعضهم كان واقعاً تحت وطأة التهديد والقتل ، أم أنهم يحاولون ارضاء أهلهم وأقاربهم ولو تم ذلك على حساب حقوقهم .

لم يشهد المجتمع العراقي في السابق ارتفاعا في حالات الطلاق بين المتزوجين وبنسب ملحوظة وتصاعدية كما يشهدها في هذه السنوات، إذ أشارت الإحصائيات الرسمية إلى ازدياد حالات الطلاق سنة بعد أخرى، وعلى وفق تلك الإحصائيات فإن الأسباب التي أدت إلى ازدياد حالات الطلاق تنحصر في مشكلات اجتماعية واقتصادية ، ومن أمثلة ذلك حالات الزواج التي تتم بشكل سريع وغير مدروس ، فضلا عن السكن المشترك مع الأهل وتدخلمهم بالحياة الزوجية ، وتدني الحالة المادية للزوج وعدم العمل ، كلها أسباب تؤدي إلى الطلاق موجودة في المجتمع منذ السابق ، أما في الوقت الحاضر فهناك أسباب حديثة الظهور برزت في مجتمعنا بعد عام ٢٠٠٣ كان لها الأثر الواضح في ازدياد حالات الطلاق بسبب(التغيرات الاجتماعية السريعة والمفاجئة Rapid Social Changes)، فالمجتمع شهد انفتاحا بعد هذه الأحداث تمثل في الفضائيات والانترنت ودخول جهاز الهاتف النقال ( الموبايل) ، والذي كان له تأثيرا في ازدياد الشكوك بين المتزوجين ومن ثم حدوث المشاكل ومن ثم الطلاق، فضلا عن وجود حالتى الرخاء والكساد الاقتصادي والتين اثرتا سلباً على العلاقات الزوجية ، فضلاً عن اختلاف الأطر الاجتماعية للزوجين ، والتي عمقها تدخل الأهل والأقارب وتحريضهم المستمر في تفكيك عرى الروابط الزوجية وحدث الطلاق ، مع أن تراثنا يبيح الزواج من خارج تلك الأطر لاسيما القرابية منها .

وأخيرا يأمل الباحث ان يكون هذا البحث المتواضع قميناً بالقبول من الوجهه العلمية ، والله من وراء القصد .

**الجانب النظري :**

## المبحث الأول: مشكلة البحث وتحديد الأهمية والأهداف والمفاهيم العلمية

### أومشكلة البحث:

لا يمكن رهن الحياة وأذواق الناس وأمزجتهم وتوجهاتهم وعقولهم بنمط ثقافي وسلوكي وعقائدي واحد، ليصبح هذا النمط هو المسيطر على الواقع الاجتماعي والعقل الجمعي بقوة الدين والعرف والتقاليد والمقولات المحددة في لون واحد ، فتكتسب البيئة الاجتماعية في هذه الحالة شرعيتها الوجودية من جدية التزامها وانحرافها عن هذا النمط ، ويصبح الالتزام الثقافي والديني مساوياً لدرجة الخلاص ، ومساوياً للحماس الذي يرافق تطبيق ذلك النمط في الحياة<sup>(١)</sup> ، ومن اجل ذلك اليونسكو في تنظيم طاولة مستديرة عام ٢٠٠٩ من اجل تأكيد تكوين العراق وتراثه الثقافي المتنوع بوصفه عاملاً ايجابياً في إطار إعادة بناء البلد بعد سنين من الصراع والصعوبات الاقتصادية ، وترجمة التنوع الاجتماعي إلى أداة للتطور والحوار وبناء السلام والالتحام وتقبل واقعي لخلفية البلد العرقية والدينية والثقافية المتنوعة وبين العملية الديمقراطية ، على اعتبار ان هذا التنوع هو مصدر قوة وليس مصدر ضعف<sup>(٢)</sup>، لذا نشطت المراكز الثقافية في عقد ندوات حول أزمة التنوع الاجتماعي والثقافي في الآونة الأخيرة<sup>(٣)</sup>، وقد خلصت إلى وضع سياسات تدعم احترام التنوع الاجتماعي داخل المجتمع واتخاذ إجراءات ملموسة تشجعه<sup>(٤)</sup>.

اختارت بريطانيا في السابق إن يبني العراق على نموذج دولة موحدة ، ولكن لم يكن هناك امة تتأسس عليها الدولة ، بل كانت هناك تكتلات بشرية متشعبة بتقاليد اجتماعية ودينية ، ولذلك كان المشروع الأول إمام الدولة العراقية الناشئة هو بناء دولة وطنية تحل محل التعصب الاجتماعي والديني ، بيد إن هذا المشروع أصابته تعثرات وكان واضحاً من المشاهد المألوفة في الأدبيات الثقافية للدولة العراقية استعراض الثقافات المكونة للبلاد ، وخاصة ثقافات الأقليات ، فكانت الصور والمشاهد التي تقدم العراق تتقصد إن تظهر صوراً من التعبيرات الثقافية للأقليات من أزياء وطقوس دينية وفنون وفلكلور وعادات وتقاليد ، وكانت الدولة تستعمل نزعة انثروبولوجية تعمد من خلالها الإشارة إلى الاستثناء ، وهو ما أدى إلى تعميق الشعور بالهامشية لدى أبناء الثقافات الأخرى ، وعلى نحو عام تتجه أية نزعة

انثروبولوجية إلى التنوع اللامعاري في الثقافة ، وهو التوصيف الذي رسخه تعريف الانثروبولوجية للثقافة ونمط المقاربة الذي اعتمدها منذ أواسط القرن التاسع عشر ، وكانت هذه الصور تشير إلى تنوع معياري في حين إن المعيار هو الثقافة الأحادية السائدة، لكن التغيير الذي حدث سنة ٢٠٠٣ افرز نموذجاً جديداً ، إذ أدرك العراق في هذه اللحظة تعددية ثقافية، وحاول ان يبني نظاما يعبر عن تعدد ثقافات وهويات ، لكنها صاحبت نزاعاً أهلياً عنيفاً عاشته البلاد سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ ، وضع العراقيين إمام تصور إن الحل هو بناء دولة قوية ، ولذلك يكون الرهان الأساسي في حقل الحقوق الثقافية هو بناء مؤسسات تصون الاعتراف بالتنوع الاجتماعي بوصفه صورة لتعدد متكافئ لا تنوعاً معيارياً وهامشياً<sup>(٥)</sup>.

و الجدير بالذكر إن السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي لا يتحققان في أي مجتمع متنوع إلا على قاعدة نفي التمييز، والتعامل الحضاري بكل أشكال التعددية في المجتمع ، ومشاركتها في البناء والإدارة وتسيير الشؤون العامة ، هو المؤشر للارتفاع بالمجتمع وتوفره على سلم مجتمعي صلب، واستقرار سياسي متين ، وعلى هذا نستطيع القول إن محاولات التطهير العرقي والتمييز الطائفي والتعصب الديني وممارسة العنصرية كلها قضايا وممارسات لا تفضي إلا إلى المزيد من التدهور الاجتماعي والفوضى السياسية والانهيار المجتمعي ، و خلاصة الأمر إن التنوع الاجتماعي حقيقة إنسانية وتاريخية ونحن بحاجة إلى رؤية حضارية جديدة للتعامل مع هذه الحقيقة بما يؤدي إلى توظيف هذا التنوع في سياق إثراء مفهوم الوحدة الوطنية وتعميق خيار التعايش الواحد والسلم الاجتماعي<sup>(٦)</sup> ، وبخلافه ستظهر مشكلات اجتماعية أهمها ظاهرة الطلاق ، وكما شاعت في العامين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ . إذ وصل عدد حالات الطلاق في البيئات المتنوعة اجتماعياً إلى الضعفين منذ بدء عام ٢٠٠٣ ، وكانت التوترات الطائفية والبطالة و موجات القتل والتشريد من بين أسباب ذلك الوضع ، فضلاً عن الضغوط الطائفية التي مزقت العائلات العراقية ، إذ ارتفعت حالات الطلاق من ( ٢٠٦٤٩ ) حالة عام ٢٠٠٣ إلى ( ٤١٥٣٦ ) حالة عام ٢٠٠٧ ، هذا وان العنف و الضائقة الاقتصادية أسهمت في تردي العلاقة الزوجية ، مما اضطر الأزواج إلى البقاء في المنازل خشية استهدافهم

من قبل طائفة أخرى ، وإرسال النساء للعمل بدلاً عنهم ، و هذا الأمر لا يشكل مصدر راحة للطرفين <sup>(٧)</sup>، وفي ظل هذه الأوضاع الصعبة تعطل كثير من الناس عن أعمالهم ومصالحهم <sup>(٨)</sup>.

ويبدو أن الاختلافات الدينية والمذهبية والقومية والعرقية قديمة ولكنها تزداد في مدد، وتقل في أخرى ، ولكن لم يسمع عنها في أي من حالاتها أنها كانت أساسا وسببا للطلاق بين زوجين اختلفا مذهبياً أو قومياً أو عرقياً ، وهذا ما حدث في العراق في السنوات المنصرمة ، فهل هذه حالة طارئة ؟ أم أنها بداية لمرحلة جديدة يتعدى فيها الخلاف كل حدوده ؟ وهل يتأسس على شيوعه حكم بجواز منع هذا الزواج سداً للذرائع ومنعاً لانتهيار بيوت وتشتت أسر <sup>(٩)</sup>.

وما حدث في العراق حدث في لبنان من قبل ، فلبنان كان منذ تأسيسه بحدوده الراهنة دولة لكل أبنائه ، فمجرد إرساء قاعدته على نظام محاصصة طائفية وتفاوتا في الحقوق بين مواطن وآخر ، افرز طبقية طائفية بين المنتفعين من السلطة والمحرومين منها، ومن إفرازاتها حالة التمييز المذهبي بين لبناني وآخر ، هذه الحالة التي لم تعرقل نشوء المجتمع الواحد في لبنان حسب بل عرقلت قيام الديمقراطية الخالصة <sup>(١٠)</sup>.

كشفت مصادر عراقية عن ارتفاع غير مسبوق في حالات الطلاق التي تتراوح ما بين ٥ إلى ٦٠% من الزوجات <sup>(١١)</sup> . وإذا كان الرقم صحيحا فهذه كارثة اجتماعية خطيرة ، كما بينت الشبكة الاتحادية الإقليمية للأنباء ايرين عن وجود تهديد لأكثر من مليوني أسرة عراقية قائمة على الزواج المختلط ، وهو ما يمثل ثلث عدد أسر المجتمع العراقي . ونقلت الشبكة التي تتبع الأمم المتحدة بشكل شبه رسمي عن جمعية السلام للعراقيين الأهلية في العراق، إن حالات الطلاق تلك تعرض الأطفال لما يشبه غسيل الدماغ الذي يجعلهم يتقبلون العنف بشكل عام ، و الطائفي منه على وجه الخصوص ، وأشارت إلى حالات حاول فيها بعض الأطفال الانتحار لمنع وقوع الطلاق بين الوالدين <sup>(١٢)</sup>.

كما كشفت وكالة أنباء بيا منير من مصادر موثوقة في محكمة الأحوال الشخصية الخاصة بالزواج والطلاق في محكمة الموصل الكبيرة عن نسبة تصاعد

غير متوقعة في حالات الطلاق خلال العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ نتيجة ما يمر به البلد من توتر طائفي و قومي، وسجلت احصائية عام ٢٠٠٦ في المدينة نفسها حسم (١٧٩) قضية طلاق ، لأسباب دينية وعرقية ، بينما تضاعف العدد خلال عام ٢٠٠٧ ليصل إلى (٢٠٢) دعوى طلاق محسومة لغاية ٢٠٠٧/٦/١٥ (١٣).

و أظهرت إحصائيات رسمية عراقية إن عام ٢٠٠٧ سجل أعلى حالات للطلاق في العراق، إذ ارتفعت الأرقام بحسب تلك الإحصائيات من (٢٨٦٨٩) حالة عام ٢٠٠٤ إلى (٤١٥٣٦) حالة عام ٢٠٠٧ و ارتفعت إلى (٣٣٣٤٨) حالة عام ٢٠٠٥ والى (٣٥٦٢٧) حالة عام ٢٠٠٦ ثم ارتفعت إلى (٤١٥٣٦) حالة عام ٢٠٠٧ (١٤) و على وفق الجدول الآتي:

جدول رقم (١) يبين معدل ارتفاع معدلات الطلاق في العراق

السنوات	العدد	النسبة
٢٠٠٣	٢٠٦٤٩	١٥
٢٠٠٤	٢٨٦٨٩	٢١
٢٠٠٥	٣٣٣٤٨	٢٤
٢٠٠٦	٣٥٦٢٧	٢٥
٢٠٠٧	٤١٥٣٦	٣٠
المجموع	١٣٩٢٠٠	١٠٠

و تفيد عدد طلبات تصديق الطلاق خارج المحاكم لعام ٢٠٠٥ (١٣٠٢٦) حالة وعدد دعاوى إثبات النسب للعام نفسه (٩٤٤٤) دعوى بسبب كثرة حالات اختفاء الأشخاص ، ففي حالة تعرض أي شخص إلى الاختفاء في أثناء مدة حمل منه تقام دعوى لإثبات نسب طفله بعد الولادة ، وكانت عدد دعاوى ضم الحضانة (٢٧٠٠) دعوى، وعدد دعاوى إسقاط الحضانة (١١١٩) دعوى . وعدد دعاوى المطالبة بالمهر (٤٠٣٦) وعدد دعاوى المطاوعة (٥٠٧٥) دعوى (١٥). وارتبط تصاعد العنف بحركة التحديث التي شهدتها مدينة اربيل في شمال العراق ، و حالات الطلاق المسجلة في المحاكم منذ عام ٢٠٠٠ و حتى عام ٢٠٠٥ ارتفعت أعدادها من (١٦٤٢) حالة عام ٢٠٠٠ إلى (٢٢٨٣) حالة في العام ٢٠٠٥ (١٦).

أما في محافظة ديالى منطقة الدراسة فقد أشارت إحصائيات محكمة استئناف ديالى إلى إن عدد حالات الطلاق في عموم المحافظة بلغ (٣٢٩٧) حالة من



مجموع عقود الزواج البالغة (١٦٩٨٧)، إذ بلغت حالات الطلاق في بعقوبة (٢١٠١) حالة ، أي بنسبة ٦٤% وبلغت حالات الطلاق في المقدادية (٣٨٩) حالة ، أي بنسبة ١٢% وبلغت في الخالص (١٩٤) حالة أي بنسبة ٦% ، تلتها جلولاء ب (١٨٠) حالة أي بنسبة ٥% تلتها خان بني سعد ب (١٣٥) حالة أي بنسبة ٤% ، تلتها أبي صيدا ب (٩٧) حالة أي بنسب ٣% ، تلتها بلدروز ب (٨٢) حالة أي بنسبة ٢% ، تلتها المنصورية ب (٤٣) حالة أي بنسبة ١% ، تلتها السعدية ب (٢٩) حالة أي بنسبة ١% ، تلتها قره تبة ب (٢٧) حالة أي بنسبة ١% ، وأخيرا مندلي ب (٢٠) حالة أي بنسبة ١% (١٧).

#### جدول رقم (٢) يبين عدد حالات الطلاق في محافظة ديالى

ت	أحوال الشخصية	العدد	النسبة
١	بعقوبة	٢١٠١	٦٤%
٢	المقدادية	٣٨٩	١٢%
٣	الخالص	١٩٤	٦%
٤	جلولاء	١٨٠	٥%
٥	خان بني سعد	١٣٥	٤%
٦	أبي صيدا	٩٧	٣%
٧	بلدروز	٨٢	٢%
٨	المنصورية	٤٣	١%
٩	السعدية	٢٩	١%
١١	قره تبة	٢٧	١%
١٢	مندلي	٢٠	١%
	المجموع	٣٢٩٧	١٠٠%

و انتشار الطلاق ليس مقتصرًا على العراق حسب ، وإنما لوحظ انتشاره في عدد من الدول العربية ، ونسبة الطلاق في الإمارات بلغت ٢٦% ، وهي في الفئة العمرية (٢٠-٣٠) عاما ، إذ بلغت ٤٢% من إجمالي عدد حالات الطلاق ، ومعظم هذه الحالات وقعت في السنوات الأولى من الزواج ، إذ بلغت ٣٧% ، وأوضحت دراسة علمية أن (١٣٢٦) حالة طلاق يقابلها (٤٣٠٥) حالة زواج في عام على مستوى الدولة ، وان الرجل هو الذي يقدم على الطلاق إزاء مبررات أهمها الرغبة في الزواج من امرأة أخرى بنسبة ٣١% ، وعدم إنجاب الزوجة بنسبة ٢٣% ، وتدخل الأهل بنسبة ٢١% ، وتناول الخمر وإهمال الأسرة بنسبة ١٣% ، ثم الطلاق التعسفي بنسبة ١٦% (١٨) ، وان ظاهرة الطلاق تكلف ميزانية الدولة نحو

(٢٢٠) مليون دولار سنويا فضلا عن الأضرار المعنوية والأسرية التي يتعرض لها المجتمع ، وهذه التكلفة تمثل نفقة المطلقة ورعاية الأبناء ومعالجة التفكك الأسري والانحراف وتزايد أعداد الأحداث<sup>(١٩)</sup> ، أما نسبة الطلاق في السعودية فقد بلغت ٢٠% كما إن ٦٥% من الزواج ينتهي بالطلاق، إذ سجلت المحاكم أكثر من ٧٠ ألف عقد زواج و ١٣ ألف صك طلاق. كما وصلت نسبة الطلاق في قطر إلى ٣٨% من حالات الزواج . وفي الكويت بلغت النسبة ٣٥% وفي البحرين ٣٤% ، وفي المغرب بلغت حالات الطلاق (٢٧٢١) حالة ، ويشكل الطلاق الخلعي النسبة الكبرى من هذه الحالات<sup>(٢٠)</sup>، وفي لبنان زادت معدلات الطلاق ، إذ يقابل كل ثلاث حالات زواج حالة طلاق واحدة ، وان نسبة الطلاق في لبنان ارتفعت من ٤% في أوائل التسعينات إلى حدود ٣٠% ، وفي الأردن بلغت أعداد الطلاق من سنة (٢٠٠١-٢٠٠٧) حوالي (١٣٢١٨) حالة . والجدير بالذكر أنه ومنذ إن تقرر منح المرأة حق طلب الخلع من زوجها نهاية عام ٢٠٠١ وحجم حالات الخلع بازدياد ، ففي عام ٢٠٠٤ وصلت حالات الخلع إلى (١٠٠٢) حالة ، وفي عام ٢٠٠٥ بلغت (١١٢٠) حالة ، أما عام ٢٠٠٦ فقد وصلت الحالات إلى (١٠٣٠) حالة ، وأخذت حالات الخلع بازدياد ، إذ بلغت عام ٢٠٠٧ إلى (١٦٥٠) حالة<sup>(٢١)</sup>. وفي عمان وحدها بلغت قضايا الخلع (١٨٣٢) قضية<sup>(٢٢)</sup> .

أما في مصر فقد بلغت حالات الطلاق من (٦٥٤٦١) حالة لعام ٢٠٠٦ إلى (٧٧٨٧٨) حالة في العام ٢٠٠٧ ، وكانت أعلى نسبة طلاق في الفئة العمرية (٢٥-٣٠) سنة ، والملاحظ إن نسبة الطلاق قد زادت عن نسبة الزواج، إذ بلغت نسبة الزواج ١٧% في حين بلغت نسبة الطلاق ١٩%<sup>(٢٣)</sup> ، وهذه النسب المتصاعدة من حالات الطلاق تضع مصر في المرتبة الأولى في حالات الطلاق في الدول العربية<sup>(٢٤)</sup> ، وهناك إحصائيات للجهاز المركزي للإحصاء تؤكد إن (١٠٠٠) حالة طلاق تحدث بسبب عدم إنجاب الطفل الذكر ، وهناك (٥٦٧) ألف حالة طلاق للعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ مقابل (٤٨) ألف عقد زواج<sup>(٢٥)</sup> ، كما كشفت دراسة اجتماعية عن وجود علاقة بين الدراما التلفزيونية و ارتفاع معدلات الطلاق في هذا البلد.

### ثانيا: أهمية البحث :

- ١- يعد الطلاق من ابرز الظواهر الاجتماعية التي زاد انتشارها في الوقت الحاضر بشكل ملفت للنظر لاسيما في البيئات غير الآمنة.
- ٢- هناك عوامل اجتماعية ارتبطت بحركة التغير الاجتماعي السريع Rapid Social Change الذي أصاب المجتمع العراقي بعد أحداث عام ٢٠٠٣.
- ٣- إن دراسة الطلاق في مجتمع متنوع ثقافيا له أهميته في الوقت الراهن.
- ٤- حاجة المجتمع العراقي لهذا دراسات لارتباطه الوثيق بعملية الاستقرار الاجتماعي و التنمية الاجتماعية.

### ثالثا: أهداف البحث

- ١- وصف ظاهرة الطلاق و تحليلها في ضوء العوامل الاجتماعية المؤثرة فيها
- ٢- دراسة البيئات غير الآمنة و البيئات المتنوعة اجتماعياً و خاصة محافظة ديالى مجتمع الدراسة ، للوقوف على مدى تأثير هذه البيئات على ظاهرة الطلاق .

### رابعا: مفاهيم البحث:

#### ١- التنوع الاجتماعي

يقصد به الطرق المعبرة عن ثقافات الفئات الاجتماعية والمجتمعات، ويتم تناقل أشكال التعبير عن هذه الثقافات من خلال السلع والخدمات الثقافية داخل المجتمعات وفيما بينها، ولا تنحصر بالضرورة داخل نطاق الحدود الوطنية<sup>(٢٦)</sup> ، كما أن التنوع يدل على حرية الإنسان، وحقه الدائم في تأكيد ذاته وتحقيق وجوده، وذلك من خلال احترام الآخر ومعرفة<sup>(٢٧)</sup> . ذلك أن السلم الاجتماعي والاستقرار الاجتماعي لا يتحققان في أي مجتمع متنوع ومتعدد إلا على أساس نفي التمييز والتعامل الحضاري مع كل أشكال التعددية في المجتمع، ومشاركة هذه التعددية في البناء هو مؤشر لارتقاء المجتمع ، وان محاولات التطهير العرقي والتمييز الطائفي والتعصب الديني وممارسة العنصرية ، كلها قضايا وممارسات لا تفضي إلا إلى المزيد من التدهور الاجتماعي ، وخلاصة الأمر إن التنوع الاجتماعي حقيقة إنسانية وتاريخية ونحن بحاجة إلى رؤية حضارية جديدة للتعامل مع هذه الحقيقة ، بما يؤدي إلى توظيف هذا

التنوع في سياق إثراء مفهوم الوحدة الوطنية وتعميق خيار التعايش الواحد والسلم المجتمعي<sup>(٢٨)</sup>.

## ٢- الطلاق:

يُعرّف الطلاق لغوياً على انه ( رفع القيد مطلقاً) ويعرف فقهيّاً بأنه رفع قيد الزواج الصحيح في الحال والمآل، بلفظ ذلك صراحة أو كتابة، أو ما يقوم مقام اللفظ في الكتابة والإشارة ، و المراد برفع قيد الزواج رفع الكلمة وعدم استمراره ورفع قيد الزواج الصحيح في الحال يكون بالطلاق البائن؛ لأن مجرد حصول الطلاق البائن بين الزوجين لا يحل للمطلق إن يستمتع بمطلقته، وليس له إن يراجعها ويعيدها إلى عصمته إلا برضاها ولا يحتاج إلى مهر أو عقد جديدين ، والمراد باللفظ الصريح في الطلاق هو اللفظ الذي لا يحتمل غير الطلاق فيقع الطلاق من غير حاجة إلى نية ، وأما اللفظ الكلامي ، فهو ما يحتمل معنى الطلاق وغيره فلا يقع به الطلاق إلا بالنية، فإذا لم ينو المتلفّظ بالطلاق فلا يقع<sup>(٢٩)</sup>. ومن مظاهر الانحلال الزواجي استخدام يمين الطلاق في نطاق التهديد ويأتي على عدة صور منه الطلاق المعلق على شيء تفعله الزوجة، والطلاق تحت تأثير السكر والغضب والدين يبغض مثل هذه المظاهر والتي يقع في بعض منها طلاق، في حين لا يعتد به في نطاق العرف<sup>(٣٠)</sup>، كما يعرف بأنه عملية فسخ عقد الزواج الذي وقعه كل من الرجل والمرأة قبل دخولهما في العلاقات الزوجية ، وهذه العملية تساعد كل من الطرفين على إشغال منزله فردية تعطيه حق الزواج ثانية ، والطلاق يختلف عن الفصل (Separation) أي فصل الزوج عن زوجته لأسباب معينة، فالفصل يعطي الحق للزوجين بالإقامة في أماكن مختلفة شريطة عدم زواجهما مرة ثانية ، لأنهما لا يزالان يحتفظان بمنزلتها الزوجية ، كما يختلف عن البطلان (Nullity) أي بطلان شرعية الزواج في حالة عدم اعتبار الزواج زواجا شرعياً ، وهذه الحالات توجد في جميع المجتمعات ، بيد أن الظروف التي تستوجب منح الطلاق للأطراف المعنية تختلف من مجتمع لآخر ومن مدة زمنية لأخرى<sup>(٣١)</sup>، و معدلات الطلاق تزداد في المجتمعات التي توجد فيها أنظمة العائلة النووية (Nuclear Family) ، وتقل في المجتمعات التي توجد فيها أنظمة العائلة الممتدة (Extended Family) ، وتزداد نسب الطلاق في المجتمعات

التي تكون قوانينها متساهلة في منح الطلاق للأطراف الراغبة، وتقل في المجتمعات التي تكون قوانينها قاسية ومتشددة في منح الطلاق، كما أن معدلات الطلاق تزداد في الدول الصناعية وتقل في الدول النامية (٣٢).

### المبحث الثاني: النظرية الاجتماعية المفسرة للطلاق

حاول الباحث في هذه الدراسة أن يطبق نظرية اميل دوركهايم المتعلقة بالخصائص المرضية للمجتمع الحديث التي وضعها تحت عنوان (Anomie) وهو يعني بها (انعدام المعايير) (Normlessness) أو تحللها، ويحتل هذا المفهوم موقعا بارزا في دراسة دوركهايم لظاهرة الانتحار الذي من خلاله يحاول دراسة الكثير من الظواهر المرضية ومنها الأزمات الاقتصادية، وصعوبات التكيف الاجتماعي، والعنف الذي يبرز في تصرفات الأفراد إزاء مصالح المجتمع (٣٣)، ويعتقد دوركهايم أن الأزمات الاقتصادية وأزمة الرفاه الاقتصادي فضلا عن الأحداث السياسية كالحروب والنزاعات تزيد من حدة الظواهر الاجتماعية، والذي أثار انتباه دوركهايم هو أن الظاهرة الاجتماعية كالانتحار تزداد في أوقات عدم الاستقرار الاجتماعي الذي يطلق عليه دوركهايم (Anomic)، وهو يمثل مفهوما مركزيا في فلسفته الاجتماعية، وينصب اهتمامه على ظاهرة التفكك في المجتمع الحديث، أي ضعف الروابط التي تشد الفرد إلى المجتمع، كما يعتقد أن حالة التهيج والاشمئزاز تغلب على الظاهرة الاجتماعية المرتبطة بانعدام المعايير، فأما التهيج فينتج من المناسبات المسببة لخبية الأمل التي تقترب بالحياة في معظم مجتمعات هذا العصر، ويتولد الاشمئزاز من إدراك الفجوة الكبيرة بين التطلعات وحقيقة الإرضاء (٣٤).

والذي يفيدنا من توجه اميل دوركهايم النظري في موضوع بحثنا تأكده أن الظواهر الاجتماعية في المجتمع تبرز عندما يفشل المجتمع في السيطرة على سلوك أفراده وعلاقاتهم، وعندما تتفسخ الأخلاق والآداب والقيم وتعم الفوضى في ربوع المجتمع، وهنا يفقد الفرد آماله وطموحاته وتضعف رغبته في التفاعل مع الآخرين، وعندما يفشل الفرد في هذه الحالة المتفسخة يصاب باليأس والقتوط وانعدام الآمال والأهداف، ومثل هذه الحالة تلحق به المرض النفسي والكآبة والاشمئزاز من الحياة، وتخلق له مشاكل أسرية، إذ تسوء علاقته بأفراد أسرته لأنه غير قادر على تلبية

متطلباتهم، وجميع هذه العوامل تقوده إلى التخلي عن المسؤوليات الأسرية وإنهاء الحياة الزوجية بطلب الطلاق ، إذن انعدام المعايير الذي يعبر عن نفسه في ارتباك موازين الحياة واضطراب قيمها وتششت آمال الفرد وأهدافه وتناقض مصالحه مع مصالح المجتمع لابد أن يدفع عددا غير قليل من أبنائه إلى قبول الطلاق حلاً لأزماتهم النفسية والاجتماعية ، أما الأفراد الذين يتعرضون لهذه المشاكل فهم الذين يعتقدون بقيم ومقاييس معينه اكتسبوها من وسط المجتمع ، وعندما تغير هذا المجتمع لم يستطع الأفراد تغيير قيمهم ومثلهم القديمة ، مما يجعلهم غير قادرين على التكيف والانسجام مع المجتمع الجديد فيفقدوا طموحاتهم وأهدافهم (٣٥)، وهكذا فإن أسباب الظاهرة الاجتماعية هي أسباب اجتماعية وهي تتنوع من مجتمع إلى آخر ، ومن جماعة إلى أخرى ومن دين إلى آخر وهي تتبع من الجماعة وليس من الفرد وهذا يقودنا إلى المحور النظري في فكر دوركهايم وهو إن المجتمعات تكون غير متجانسة في علاقتها بالأفراد وان الظواهر الاجتماعية تتبع من الجماعة وليس من حاصل جمع الأفراد ، ولهذا لابد لنا إن نقيس الظواهر في علاقاتها ككل .

### المبحث الثالث: العوامل الاجتماعية المحددة للطلاق

ان للعوامل الاجتماعية تأثيراً واضحاً على ظاهرة الطلاق، ومن أهم العوامل المحددة لبروز هذه الظاهرة ، وجود التنوع الاجتماعي في بعض المدن العراقية مثل بغداد والموصل وديالى ، وقد أحاطت بهذه المدن كما هو الحال في باقي مدن العراق ظروف أمنية صعبة وقاسية أفرزت مشاكل اجتماعية من أهمها تصدع العلاقات الأسرية ، ومشكلات اقتصادية تمثلت بالبطالة وأزمة السكن وعمل الزوجة بعد غياب الزوج ، فضلا عن دخول وسائل الاتصال الحديثة كالقنوات الفضائية والهواتف النقالة ، وهذه العوامل مجتمعة سنتناولها فيما يأتي:-

#### أولاً: الظروف الأمنية في البيئات المتنوعة اجتماعياً

لا يخفى على المتتبع للشأن العراقي ان المشاكل الاجتماعية وصلت إلى مستوى لا يحسد عليه، فهناك المشاكل العائلية بكل تفاصيلها ، ومن أهمها مشكلة الطلاق فقد وصل عدد حالات الطلاق إلى الضعفين منذ بدء الصراع عام ٢٠٠٣ ، وان التوترات الطائفية والبطالة من أهم الأسباب المؤثرة على الطلاق ، وان موجات

القتل والتشريد ناهيك عن الضغوط الطائفية قد مزقت العائلات العراقية ، كما ان ارتفاع معدلات البطالة أفرز عنصرا جديدا لا يمكن إهماله ، وحول شيئا كان محظورا إلى واقع شائع في الحياة العراقية إلا وهو الطلاق ، ووفقا للأرقام الإحصائية فان عدد حالات الطلاق التي تقع سنويا في المحاكم العراقية تضاعف منذ عام ٢٠٠٣. إذ ارتفعت من (٢٠٦٤٩) حالة إلى (٤١٥٣٦) حالة عام ٢٠٠٧.

ان العنف والضائقة الاقتصادية التي شهدتها السنوات الماضية اسهمت في تردي العلاقة الزوجية ، واضطرار الأزواج إلى البقاء في منازلهم خشية استهدافهم من قبل الطائفة الأخرى ، وتشير سجلات محكمة الكرخ ان عام ٢٠٠٧ شهد (٧٤٥) دعوى تفريق تم حسم (٦٩٥) منها ، أما دعاوي الطلاق فبلغت (٥٠٠) دعوى، وربما يكون العدد الحقيقي للطلاق اكبر من العدد الرسمي ، لاسيما ان عدد الذين يطلبون الطلاق يكتفون بالطلاق الشرعي فقط <sup>(٣٦)</sup> ، وزيادة حالات الطلاق مع ما يخلفه العنف من أعداد من الأيتام خطر على مستقبل الأسرة العراقية والمجتمع وكشفت الشبكة الاتحادية الإقليمية عن وجود تهديد لأكثر من (مليون) أسرة عراقية قائمة على الزواج المختلط بين المذاهب ، وهو ما يمثل نحو ثلث عدد عوائل المجتمع العراقي ، وان حالات الطلاق تعرض الأطفال لغسيل دماغ يجعلهم يتقبلون العنف بشكل عام ، والطائفي منه على وجه الخصوص ، وهناك حالات حاول فيها بعض الأطفال الانتحار لمنع وقوع الطلاق بين والديهم. <sup>(٣٧)</sup>.

تعاني المرأة من الحرمان من المزية التي يتمتع بها الرجل من الطلاق بسبب كونها امرأة، والتهديد الذي يوجهه زوجها يستند إلى قوانين وممارسات تتسم بالتمييز وتقوم على افتراض دونية المرأة خصوصا في المسائل المرتبطة بالأسرة ، فالرجل يتمتع بحق الطلاق غير المشروط ومن طرف واحد ولا حاجة لدخول المحكمة ، أما المرأة فعليها ان تلجأ إلى المحاكم للحصول على الطلاق <sup>(٣٨)</sup>.

وهناك دراسة علمية تؤكد ان النساء اللاتي كن ضحايا الحروب واللاتي نجين من الحروب في ١٤ منطقة حول العالم ، هن أكثر الضحايا للمعارك وان الحروب تترك آثارها الطويلة الأمد عليهن من جميع النواحي، ولم تشذ عن هذه القاعدة تلك الأوضاع الأمنية في العراق. ففي المجتمع العراقي ، وبحسب العقلية السائدة في

العراق ان الرجل هو المعيل الوحيد للعائلة ، أما بعد الاحتلال فان الكثير من الأسر العراقية فقدت معيها وكان لابد للمرأة ان تملئ هذا الفراغ ، وقد حملها هذا الوضع عبئاً فوق أعبائها في ظل الفقر والبطالة ، فضلا عن ان الاختلال الاجتماعي وتزايد أعداد النساء مقارنة بأعداد الرجال قد رتب آثارا اقتصادية واجتماعية خطيرة، ووضع المرأة أمام التحديات الصعبة واحتياجات الأسرة ، وفي ضوء زيادة أعداد النساء على الرجال بنسبة ٦٢% للنساء مقابل ٣٨% للرجال ، الأمر الذي رتب على المرأة مسؤولية الإشراف على الأسرة وإعالتها ، فضلا عن ذلك فقد أدى انتشار حالات الخطف والاعتصاب في المجتمع إلى جعل المرأة في حالة نفسية مضطربة يملؤها الخوف من الخروج إلى الشارع وممارسة المهنة<sup>(٣٩)</sup> ، ومثال ذلك ما حدث في ٢٠٠٧/٣/١١ من تهجير لأكثر من ١٣٠ عائلة بعد ان تم حرق منازلهم في شمال مدينة المقدادية ، وعلى اثر ذلك خرج المئات من النساء والأطفال والشيوخ المرضى منهم والأصحاء يحملون على أكتافهم ما أمكن حمله من أموال ومصوغات ذهبية، واضطروا السير على الأقدام لمسافات طويلة لإنقاذ أرواحهم من الهجمات المتكررة<sup>(٤٠)</sup> ، وفي العام نفسه ارتفعت حالات الطلاق ولأسباب دينية وعرقية وحتى سياسية لاسيما في مدينة الموصل، فقد تم حسم (١٧٩) حالة طلاق لأسباب معظمها دينية ، وبالإضافة إلى ذلك هناك الهجرة الإجبارية مابين الأزواج من الذين لم يجدوا من حل سوى الطلاق<sup>(٤١)</sup> ، فتحول العنف على وفق تلك الظروف إلى تقاليد موروثة فالمجتمع الشرقي دائما مع الذكر ، والضحية هي الأنثى ، فهي المذنبه حتى وان كانت المجني عليها ، واهم ما تعاني منه المرأة هو قتلها بحجة الشرف ، فضلا عن ظاهرة الاختطاف ( وللأسف لا توجد إحصائيات دقيقة عن عدد المخطوفات) بسبب عدم قيام ذوي الضحايا بتسجيل الحوادث في مراكز الشرطة واعتماد الأهل على أنفسهم في التعامل مع الخاطفين ، غير ان هناك احصائيات تؤكد ان عدد النساء اللاتي خطفن (المسجلات ) لغاية ٢٠٠٧ بلغ (٣٠٠٠) امرأة ، فضلا عن عدد النساء اللواتي كن يتعرضن للضرب<sup>(٤٢)</sup> .



## ثانياً: الخلفية الاجتماعية للزوجين

لا يعني التشابه ان يكون احد الطرفين نسخة طبق الأصل عن الآخر، ويمكن للاختلافات بين الزوجين ان يكون مفيداً إذا كانت في إطار التكامل والاختلاف البناء الذي يفضي على العلاقة تنوعاً وإثارة وحيوية ، فاختلاف الطموح المستقبلي وبالذات الذي يتعلق بدراستهما أو عملهما والغايات المتوخاة من طموحاتهما يزيد من ابتعادهما او وقربهما من حالة الطلاق<sup>(٤٣)</sup>. ويلعب عدم التجانس الطبقي بين الزوجين دوراً مهماً في عدم الاستقرار ويؤدي إلى الطلاق، وبينت دراسات علمية ان نسبة هذه الحالات بلغت ( ٤٠%) من جملة حالات الطلاق ، وهذه نتيجة الانحراف عن معايير اختيار القرين المعروفة بوصفه نمطاً مثالياً داخل ثقافة المجتمع إلى جانب الخروج عن نطاق عملية الاختيار في الدين<sup>(٤٤)</sup>. فضلاً عن ذلك هناك عدم التوافق بين الزوجين الذي يشمل التوافق الفكري وتوافق الشخصية والطباع والانسجام الروحي والعاطفي .

وما دمننا نتحدث عن الخلفية الاجتماعية للزوجين لا بد ان نأخذ بعين الاعتبار تدخل الآخرين في شؤون الزوجين ، والمقصود بالآخرين أهل الزوج وأهل الزوجة وخاصة أمه وأمه ، وهذا التدخل يفضي دائماً إلى طلاق الزوجين ، وفي الأسر الحديثة التي يعمل فيها الطرفان نجد ان اختلاط المهام له تأثير في الطلاق مما يتطلب الحوار المستمر وتحديد المهام بشكل واقعي ومرن ، إذ نجد ان احد الطرفين يتهم الآخر بالتقصير ويعبر عن عدم الرضا ، ولكنه يستخدم مقاييس قديمة من ذاكرته عن الآباء والأمهات من دون التنبه على اختلاف الظروف والأحداث ، ومن أسباب الطلاق الأخرى تركيبة العلاقة الخاصة بزواج معين ، كان يكون للزوج أبناء من زوجة أخرى، أو ان الزوجة مطلقة سابقاً ، أو تكرار الطلاق في أسرة الزوج أو الزوجة ، إذ يكرر الإباء ما حدث لأبويهم ، فضلاً عن عادات التلطف بالطلاق ، كما ان للعين والسحر والشعوذة تأثير في حدوث الطلاق دون تحكيم الأسباب الواقعية لعلاج مشكلة الطلاق وأسبابه والحد منه<sup>(٤٥)</sup> ، ويرجع الاختلاف إلى طبيعة المجتمع المتنوعة ، فالمجتمع الأمريكي مثلاً يتصف بعدة أعراق ملونة مثل الأسود والأحمر والأصفر والأسمر

والأبيض ، ومن عدة قوميات وديانات وطوائف ، وهذه التشكيلة الفسيفسائية تخلق اختلافات في المعتقدات والقيم والأعراف والنواميس الاجتماعية ، فإذا ارتبط شريك من أصل قومي معين أو عرق خاص بشريك من قومية مخالفة لقوميته أو عرق مخالف لعرقه أو طائفة دينية مخالفة لطائفته فإن احتمال الشقاق يحصل بينهما مع مصاحبة أسباب أخرى ، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن الحرية الفردية التي يمنحها المجتمع الأمريكي لمواطنيه في التعبير عن عواطفهم ونزوعهم المزاجي والأخلاقي والجمالي تتيح لهم التقلب والتبدل من معجب إلى آخر ومن شريك إلى آخر من دون وجود عوائق ناموسية أو أخلاقية يضعها المجتمع ، لان الحرية الفردية تمارس بدافع من المجتمع وب حمايته ، ولا يعاقب الفرد ولا ينظر إليه نظرة دونية إذا طرح مشاعره وعواطفه تجاه الآخرين بشكل علني أو صريح أمام الجميع ، ولكن في مجتمعنا العربي نجد ان الزوجين وبالذات الزوجة تندفع إلى المحافظة على كيان الأسرة، وعدم التفريط فيها إذا واجهت مشاكل زوجية وشخصية ؛ لأن المجتمع العربي ينظر إلى الزواج نظرة مقدسة ، فضلاً عن ان نظام الزواج فيه يأخذ بالنمط الداخلي القرابي الذي لا يخلق تفاوتاً اجتماعياً أو نفسياً أو عرقياً أو قومياً بين الزوجين لانحدارهما من أسرة كبيرة واحدة أو إقليم واحد أو دين واحد ، فالتشابه الاجتماعي والثقافي بينهما قائم والروابط القرابية تصهر وتذيب الخلافات الحادة والقاسية إذا وقعت من اجل المحافظة على رباط أسرتيهما<sup>(٤٦)</sup> ، والشائع في المجتمع العربي والمجتمع العراقي على وجه الخصوص ان الاختيار المفضل للقرين يكون من داخل العائلة ثم داخل المدينة مع تفضيل القرب المكاني ، وتفضيل أبناء العمومة وأبناء الخنولة ، وينسحب الحديث كذلك على كثير من بلدان العالم الثالث وخاصة التي تتحكم فيها تقاليد القرابة إلى حد كبير ، فضلاً عن ذلك فان هناك شكلاً آخر من الاختيار يتم على وفق عدم التجانس الطبقي بين طرفي الزواج ، والتفاوت في السن في بعض الحالات ، وقد دلت الدراسة الميدانية على ان هذا النمط من الاختيار يؤدي إلى العديد من مظاهر عدم الاستقرار الزوجي و حدوث الطلاق<sup>(٤٧)</sup>.

## الجانب الميداني

### المبحث الرابع: منهجية البحث

اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي من خلال العينة العشوائية المستندة إلى طريقة جمع المعلومات وتفسيرها للوصول إلى دلالاتها .

### مجالات البحث:

- ١- المجال المكاني : تم تحديد محافظة ديالى مجالاً مكانياً للدراسة .
- ٢- المجال الزمني: تحددت مدة جمع البيانات من ٢٠/٢/٢٠٠٩ ولغاية ٢٠/٢/٢٠١٠، وهذه المدة هي المجال الزمني لجمع البيانات استعداداً لكتابة مباحث البحث.
- ٣- المجال البشري : تحدد البحث بالنساء المطلقات في محافظة ديالى .

### صعوبات البحث

- ١- صعوبة الحصول على معلومات دقيقة للنساء المطلقات في المحافظة وذلك لعدم وجود تعداد سكاني يحصي أعداد النساء المطلقات في عموم المحافظة، فضلاً عن إن هناك حالات طلاق بمنأى عن قاعات المحاكم.
- ٢- صعوبة الحصول على معلومات دقيقة من النساء اللواتي انفصلن عن أزواجهن بسبب الأحداث الأمنية لكونهن متزوجات من أزواج مختلفين عنهن في العرق والدين والقومية.
- ٣- ندرة المصادر العلمية الحديثة التي تعنى بهذا الموضوع ، لذا لجأ الباحث إلى الانترنت للبحث عن المصادر العلمية الحديثة ولتغطية النقص في قلة المصادر .

### اختيار العينة:

البحث هو دراسة ميدانية عن(التنوع الاجتماعي والطلاق ) في محافظة ديالى ، لذا تم اختيار عينة من ٥٠ امرأة من النساء وبالطريقة العشوائية .

### المبحث الخامس: العوامل المؤثرة على زيادة الطلاق

#### ١- العوامل الاجتماعية

تبين من بيانات جدول رقم ( ١١ ) إن ٥٤% من النساء يعتقدن أن الأحداث الأمنية تؤثر في الطلاق ، مقابل ١٨% اجبن بالرفض ، و ٢٨% اجبن بان الأحداث الأمنية أحيانا ما تؤثر في الطلاق ، وإن ٦٨% من النساء أفراد العينة يعتقدن أن التهجير القسري له تأثير كبير في الطلاق ، و أجابت ٢% بالرفض ، و ٣٠% من النساء بان التهجير أحيانا ما يؤثر على الطلاق كما و أجابت ٧٤% من النساء بان لاستخدام العنف اثر في الطلاق ، و أجابت ٦% بان استخدام العنف لا يؤثر في الطلاق، و أجابت ٢٠% باحيانا.

جدول رقم ( ١١ ) يبين اثر الظروف الأمنية على الطلاق

ت	الفقرات	نعم		كلا		أحيانا		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١	هل زادت الأحداث إلامنية من نسب الطلاق	٢٧	٥٤	٩	١٨	١٤	٢٨	٥٠	١٠٠
٢	هل يؤدي استخدام العنف ضد الزوجة إلى الطلاق	٣٧	٧٤	٣	٦	١٠	٢٠	٥٠	١٠٠
٣	هل أدى التهجير القسري إلى مشاكل بين الزوجين	٣٤	٦٨	١	٢	١٥	٣٠	٥٠	١٠٠

## ٢- التباين الاجتماعي\* بين الزوجين

تبين من بيانات الجدول رقم ( ١٢ ) إن ٤٠% من النساء يعتقدن بان للاختلافات المذهبية تأثيراً في ارتفاع ظاهرة الطلاق مقابل ٣٠% من النساء اللواتي أكدن عدم وجود علاقة بين الاختلافات المذهبية والطلاق ، وأجابت ٣٠% منهن إن الاختلافات المذهبية أحيانا ما تؤثر على الطلاق ، كما أجابت ٤٦% من النساء أن هناك من يحرض على الفصل بين الزوجين المختلفين مذهبياً، وان أكثر الجهات التي تحرض على ذلك هي الأهل ، ثم جهات أخرى ثم الأقارب مقابل ذلك أجابت ٣٢% من النساء بعدم وجود من يحرض على الفصل بين الزوجين ،مقابل ٢٢% كانت إجابتهم أحيانا .

جدول رقم ( ١٢ ) يبين تأثير التباين الاجتماعي بين الزوجين على الطلاق

\* ويقصد به الاختلافات الدينية والمذهبية والقومية والعرقية بين الزوجين او الشريكين.

ت	الفقرات	نعم		كلا		أحيانا		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١	هل إن الاختلافات المذهبية والعرقية بين الزوجين تؤثر على العلاقات الزوجية	٢٠	٤٠	١٥	٣٠	١٥	٣٠	٥٠	١٠٠
٢	هل هناك من يحرض على الفصل بين الزوجين المختلفين مذهبياً وعرقياً إذا كان الجواب بنعم فمن هي الجهة التي تحرض على ذلك	٢٣	٤٦	١٦	٣٢	١١	٢٢	٥٠	١٠٠
	١- الأهل	١٩							
	٢- الأقارب	١							
	٣- جهات أخرى	٣							

## نتائج البحث

- ١- إن للظروف الأمنية والمتمثلة بأحداث العنف وما صاحب ذلك من تهجير قسري تأثيراً كبيراً على سوء العلاقات بين الزوجين ومن ثم الطلاق.
- ٢- إن التباين الاجتماعي بين الزوجين والمتمثل بالاختلافات الدينية والعرقية والقومية اثر في زيادة نسب الطلاق في المجتمع.

### التوصيات

- ١- تحسين الظروف الأمنية وتوعية المجتمع بان العنف ضد الزوجة يخلق الكثير من المشكلات التي تنتهي غالباً بالطلاق.
- ٢- توعية أبناء المجتمع والجماعات الاجتماعية وخاصة الأسرة، بان التباين الاجتماعي أمر طبيعي في المجتمع، وان التزاوج بين مكونات المجتمع يزيد من تضامن المجتمع ووحدته الوطنية.
- ٣- تكثيف حملات التوعية الاجتماعية الخاصة بالعادات والتقاليد الاجتماعية خصوصاً التقاليد التي تفقد الزوج وزوجته حرية الإرادة والاختيار.

### المصادر العلمية

- ١ - كرم، محمود، الحياة عرفت بالتنوع وثقافة الاختلاف، جريدة الناقد ص ٤.
- ٢ - اليونسكو، تنظيم طاولة مستديرة عن التنوع الثقافي، مركز أنباء الأمم المتحدة، ٢٠٠٩.
- ٣ - ندوة عن أزمة التنوع الثقافي في العالم، اليمن، ٢٠٠٨.
- ٤ - الثقافة مجمل الإبداع والابتكار للمجتمعات، جريدة كل العراق، ٢٠١٠، ا.
- ٥ - سعد ، حيدر (د)، في العراق ثقافات من دون امتياز ، ٢٠١٠.
- ٦ - محفوظ، محمد، التنوع والحقوق الثقافية، منتدى الثلاثاء الثقافي، ٢٠٠٣/٤/١، الانترنت.
- ٧ - شبكة النبا المعلوماتية، الزواج في العراق ضحية للحروب والنزاعات، الانترنت.
- ٨ - جريدة الأخبار، العراق خوف يزيد ظاهرة الطلاق انتشاراً، ٢٠١٠، مسحوب من الانترنت.
- ٩ - إسلام اون لاين نت، الطلاق الطائفي سياسي لا شرعي ، ٢٠٠٦، مسحوب من الانترنت .
- ١٠ - جريدة الشرق الأوسط ، طلاق من أي زواج، الخميس ٢٠٠٧/١/١٨ ، العدد ١/٢٧٨ ، مسحوب من الانترنت .
- ١١ - منتديات الناصرية الثقافية ٢٠١٠ ، مسحوب من الانترنت.
- ١٢ - جريدة الأهرام المصرية العدد ٤٣٨٠٣ ، ٢٠٠٦ ، مسحوب من الانترنت.
- ١٣ - الاتروشي، سيروان ، محكمة الموصل تسجل أعلى نسبة لارتفاع دعاوي الطلاق ، مركز امان .
- ١٤ - الحاج، احمد، دار السلام تدق ناقوس الخطر، ٢٠٠٩/٤/١.
- ١٥ - جريدة الشرق الأوسط ، أخر إحصاءات الطلاق ، ٢٠٠٦ ، العدد ١٠٠٤٥ .
- ١٦ - الأمين ، حازم ، العاصمة الكردية بين زمنين وحزبين ، جريدة خوروز، ٢٠٠٧/٥/١١ ، مسحوب من الانترنت.
- ١٧ - رئاسة محكمة استئناف ديالى الاتحادية، بعقوبة ، إحصاءات ، ٢٠٠٩ .
- ١٨ - الطلاق في الإمارات ٢٠٠٩ ، مسحوب من الانترنت.
- ١٩ - حمادة ، رضا ، الطلاق يكلف الإمارات ٢٢٠ مليون دولار ، السلام اون لاين نت ، ٢٠٠٣/٥/١٤ .
- ٢٠ - سلطان ، إيهاب ، العنوسة شبح يخيف الفتاة العربية ، ندوة عن العنوسة ، منتدى عربيات ، ٢٠٠٢ .
- ٢١ - رضا ، نذير ، في لبنان كل ٣ حالات زواج تقابلها حالة طلاق ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، مسحوب من الانترنت .
- ٢٢ - جريدة الدستور، العدد ١٤٩٨٤ ، الاثنين ٢٠١٠/٢/٢١ .
- ٢٣ - أم الدنيا مصر الأولى عالمياً في معدلات الطلاق، ٢٠٠٩/٤/٢٤ مسحوب من الانترنت.
- ٢٤ - منتديات طرب، قسم الأسرة، ٢٠٠٩/٨/٢١ ، مسحوب من الانترنت.
- ٢٥ - شبكة الرصد الإخباري، الطلاق في مصر. مسحوب من الانترنت.
- ٢٦ - الميلاد، عبد المجيد، التنوع الثقافي في عصر المعلومات، جريدة الصباح ٢٠٠٦/٢/٧ ، مسحوب من الانترنت.
- ٢٧ - كرم، محمود، الحياة عرفت بالتنوع، مصدر سابق.
- ٢٨ محفوظ ،محمد،التنوع الاجتماعي والحقوق الثقافية ، منتدى الثلاثاء ، ٢٠٠٩.
- ٢٩ - العمر ، معن خليل (د)، علم اجتماع الأسرة ، دار الشروق ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص ٢١٤ .
- ٣٠ - الجوهري، محمد (د) وآخرون ، علم الاجتماع العائلي ، دار المسيرة، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص ١١٥ .
- ٣١ - ميشيل، دينكن، معجم علم الاجتماع ،ترجمة الدكتور إحسان محمد الحسن ، دار الرشيد للنشر بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ١١٠ .
- ٣٢ - الحسن، إحسان محمد (د) موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٩٩ ، ص ٣٠ .
- ٣٣ -النوري ، قيس(د) ، والحسيني، عبد المنعم (د) ، النظريات الاجتماعية ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٣ ، ص ١١١ .

- ٣٤ - نفس المصدر السابق ، ص ١١٦ .
- ٣٥ - الحسن، إحسان محمد (د)، النظريات الاجتماعية المعاصرة، مطبعة الرسائل، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٢٧٣.
- ٣٦ - منتديات عيون العراق، العنف والطلاق، مسحوب من الانترنت.  
<sup>٣٧</sup> - شبكة النبا المعلوماتية، ٢٠١٠ .
- ٣٨ - هيومن رايتس، قوانين الطلاق في مصر تنطوي على التمييز ضد المرأة، مركز الأخبار، أمان، ٢٠٠٥.
- ٣٩ - احمد، دينا، الاحتلال الأمريكي واستهداف المرأة العراقية، مسحوب من الانترنت.
- ٤٠ - العزاوي، محمد، العنف ضد المرأة ، مكتب الإعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني ، ٢٠٠٧.
- ٤١ - المركز العربي الكردي للحوار، ارتفاع معدلات الطلاق لأسباب طائفية وقومية في العراق، ٢٠٠٩/٢/٧.
- ٤٢ - ميخائيل ، كاترين (د)، العنف ضد المرأة إلى متى ياأذار الخير، ٢٠٠٩/٢/٢٦، مسحوب من الانترنت.
- ٤٣ - العمر، معن خليل (د)، علم اجتماع الأسرة، مصدر سابق، ص ٢٢٥.
- ٤٤ - الجوهرى، محمد (د) وآخرون ، علم الاجتماع العائلي، مصدر سابق ، ص ٦٤.
- ٤٥ - المالح، حسان (د)، الطلاق وأسبابه، ٢٠٠٨، مسحوب من الانترنت.
- ٤٦ - العمر، معن خليل (د)، علم اجتماع الأسرة، مصدر سابق، ص ٢٢٨.
- ٤٧ - الجوهرى ، محمد (د) وآخرون ، علم الاجتماع العائلي، مصدر سابق، ص ٦٦.